الأمم المتحدة

PBC/11/LBR/2

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2017
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الحادية عشرة
تشكيلة ليبريا

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا

التقرير المرحلي الخامس

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا والأهداف التي أقرتها تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام وحكومة ليبريا في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهو يحدد الالتزامات ذات الأولوية للتفاعل بينهما (انظر الوثيقة PBC/10/LBR/1)[(١)]. واتفقت حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام في البيان على إجراء استعراض أولي للبيان في غضون سنة من اعتماده وعلى إجراء استعراض أشمل بعد مرور سنة على تنصيب الحكومة الجديدة. ويمثل هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة الحالي، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

٢ - وبناء على طلب قدّمته حكومة ليبريا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠، أُدرجت ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. واعتُمِد بيان الالتزامات المتبادلة الأول بشأن بناء السلام في ليبريا المبرَم بين حكومة ليبريا واللجنة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (PBC/4/LBR/2) عقب بعثة تقييم قامت بها اللجنة إلى ليبريا.

(١) بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ هو نسخة محدّثة من بيان الالتزامات المتبادلة الأصلي الصادر في عام ٢٠١٠.

020617 310517 17-06979 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وأُجري أول استعراض لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة في عام ٢٠١١؛ وعدَّلت الوثيقة الختامية البيان الأصلي وحددت التزامات وأهدافا جديدة (PBC/6/LBR/2). واعتمدت تشكيلة ليبريا الوثيقة في ٩ أيار/ مايو ٢٠١٢. وركز الاستعراض الثاني على أوجه التقدم والتحديات الرئيسية التي برزت خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، واعتُمد في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. أما الاستعراض الثالث فشمِل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣؛ واعتُمدت نتائج الاستعراض في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤. وتأخر الاستعراض الرابع بسبب تفشي مرض فيروس إيبولا في ليبريا في عام ٢٠١٤. وشمل الاستعراض الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واعتُمدت نتائجه في ٦ تموز/يوليو ٢٠١٥. وقد أقرت تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام وحكومة ليبريا الصيغة المحدَّثة الحالية لبيان الالتزامات المتبادلة في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤ - ويركز هذا التقرير على حالة التنفيذ خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، ويستند إلى التقارير المرحلية التي قدمتها حكومة ليبريا، وإلى إسهامات أعضاء تشكيلة ليبريا، وتقارير البعثات التي قدمها رئيس تشكيلة ليبريا، ونتائج المناقشات التي أجريت في مونروفيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) إلى الأمين العام أن يعد، في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار، خطة محكمة لبناء السلام تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية، في ما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبريا. واستجابة لطلب مجلس الأمن، وُضِعت خطة لبناء السلام بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وقُدمت إلى مجلس الأمن في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتستند خطة بناء السلام إلى مشاركة المجتمع الدولي الطويلة الأمد في الجهود الرامية إلى دعم الانتعاش في ليبريا في مرحلة ما بعد الحرب. وتحدد الخطة الإجراءات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (المرحلة الأولى)، وتوجز الالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل التي يجب الوفاء بها لكفالة استدامة السلام بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو تاريخ انتهاء الولاية الفنية للبعثة (المرحلة الثانية)، مع التركيز على الدور الذي ينبغي أن يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون، خلال العملية الانتقالية، وبوجه خاص بعدها.

٦ - وتتوخى خطة بناء السلام دورا للجنة بناء السلام يتمثل في ما يلي (انظر S/2017/282، الفقرة ٦٧): ستشرع حكومة ليبريا الجديدة ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وممثلو المجتمع المدني الليبري في إجراء استعراض للتقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من الخطة قبل مغادرة البعثة. وسيفضي الاستعراض إلى الاتفاق على الأنشطة ذات الأولوية والتمويل اللازم للمرحلة الثانية، وسيعيد تأكيد الترتيبات الإدارية لرصد تنفيذ الخطة. وستشمل هذه العملية الاستعراض النهائي لبيان الالتزامات المتبادلة وستبحث أيضا خيارات ضمان المرحلة الثانية من خطة بناء السلام بإطار للمساءلة المتبادلة. وخلال المرحلة الثانية من الخطة، يُتوقع أن يستمر عقد اجتماعات منتظمة لتقييم التقدم المحرز وأن تُشرَك فيها لجنة بناء السلام.

٧ - وتتمثل مجالات بناء السلام ذات الأولوية المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة في تطوير القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧. وتتأثر أولويات بيان الالتزامات المتبادلة بعدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات والمهمة لتحقيق السلام المستدام في البلد. وتشمل هذه المسائل اللامركزية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتركيز على الشباب.

ثانيا - التزامات حكومة ليبريا

ألف - تطوير القطاع الأمني

١ - تسريع تنفيذ خطة حكومة ليبريا المتعلقة بنقل مهام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتحديد أولويات نهج يشمل الحكومة بأسرها من أجل إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية في المواعيد المحددة، أي في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الانتهاء من نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى الحكومة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ووفقا للخطة الانتقالية لحكومة ليبريا، هناك ثماني مهام أمنية حاسمة، ألا وهي التخلص من الذخائر المتفجرة، وتسيير الدوريات البحرية، ومسؤوليات حماية الشخصيات المهمة، وإدارة السجون، وخدمات الحراسة الثابتة والخدمات الاستشارية، وتحويل النقود، وإدارة الأسلحة الصغيرة واستيرادها، وإدارة الحدود، وهي مهام كانت حكومة ليبريا قد تسلمتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩ - وقُدّرت تكلفة الخطة الانتقالية لحكومة ليبريا، بما في ذلك ٢٠٥ أنشطة معيارية، بمبلغ ١٠٤ ملايين دولار. وخصصت الحكومة مبلغ ١٠ ملايين دولار في ميزانيتها الوطنية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ومبلغ ٢ مليون دولار إضافي في ميزانيتها للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ معدل الإنجاز العام للخطة الانتقالية ٤٣ في المائة. ومن بين ١١٣ نشاطا رئيسيا حددها فريق التنفيذ المشترك كأنشطة ذات أولوية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أُنجز ٣٩ نشاطا (٣٥ في المائة)، وهناك ٥٠ نشاطا (٤٤ في المائة) جاريا بشكل رسمي، و ٨ أنشطة (٧ في المائة) لم تبدأ، و ١٦ نشاطا (١٤ في المائة) تعتبرها الحكومة "معلّقة" بسبب تغييرات في السياسة العامة أو عدم كفاية الأموال.

٢ - تعزيز هيكل القطاع الأمني وإدارته من خلال التعجيل بالقيام بإصلاحات تشريعية وسياساتية، بما في ذلك إقرار وتنفيذ قانون الشرطة، وقانون خدمات الهجرة، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وبإجراء إصلاح تنظيمي يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الأمني وتحديد الحجم المناسب لها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتطبيق اللامركزية فيها

١٠ - صدر عدد من التشريعات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وصدر قانون الشرطة الوطنية الليبرية وقانون خدمات الهجرة الليبري ودخلا حيز النفاذ. وأصبح مكتب الهجرة والتجنس يسمى الآن دائرة الهجرة في ليبريا. ولم تبدأ مجالس الشكاوى المدنية ومجالس إدارة السياسات التي أنشئت بموجب كل من التشريعين لكلتا المؤسستين عملها بعد. وتهدف هذه المجالس إلى تحسين العلاقات بين الدوائر العامة والأجهزة الأمنية وتعزيز الرقابة المدنية على كل من جهازي الأمن. وينص قانون الشرطة الجديد على

إنشاء مناصب لأربعة نواب للمفتش العام ليتولوا المسؤولية عن المجالات التالية: الإدارة، والعمليات، وتطوير القوى العاملة والتدريب، والخدمات المتعلقة بالجريمة.

١١ - وأُقرّ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر ووقعته رئيسة ليبريا. ويحل هذا القانون محل قانون عام ١٩٥٨ الذي لم يعد مواكبا للعصر. ووُسم ٨٥ في المائة من جميع أسلحة أجهزة أمن الدولة وتم تسجيلها ومراقبتها، واستكملت قاعدة البيانات المتعلقة بمستودعات أسلحة أجهزة الأمن بنسبة ٨٠ في المائة.

١٢ - ولضمان المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، أنشئت لجنة تقنية معنية بالأسلحة الصغيرة لتقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة. وتتألف اللجنة من ممثلين اثنين عن كل جهاز أمني حكومي.

١٣ - وأنشأت الحكومة فريقا عاملا معنيا بالسلامة العامة مهمته تنسيق ورصد استعراض مشروع قانون تنظيم شركات الأمن الخاصة ووضع خارطة طريق للسلامة العامة.

١٤ - وتم إصدار قانون مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وينص القانون على أن هيئة الضرائب في ليبريا، وهيئة ليبريا لمكافحة الفساد، ومصرف ليبريا المركزي، إلى جانب المؤسسات الأخرى ذات الصلة، هي كيانات مسؤولة عن الإبلاغ لأغراض مساعدة نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في مكافحة الجرائم التي يحددها القانون. ويجري وضع أطر تنظيمية لبدء إنفاذ القانون.

١٥ - وفيما يتعلق بتحقيق لامركزية مؤسسات قطاع الأمن، بدأ العمل في المراكز الإقليمية الثلاثة للعدالة والأمن، وتتولى الحكومة تغطية تكاليفها. ويتعامل المركز الإقليمي للعدالة والأمن في غبارنغا في مقاطعة بونغ (المركز ١) مع الجرائم المتصلة بالأمن والقضايا التي قد تولّد نزاعات في ثلاث مقاطعات هي: لوفا وبونغ ونيمبا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعامل المركز مع أكثر من ٥٠ حادثا أمنيا تراوحت بين عنف الغوغاء والشغب والعصيان المدني.

١٦ - وشرعت الحكومة في بذل جهود لبناء القدرات وتحديد الحجم المناسب للوكالات الأمنية، بما في ذلك عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد درّبت الشرطة الوطنية الليبرية ١٠٤ ضباط، ٣٠ في المائة منهم إناث. ودربت دائرة الهجرة في ليبريا ٢٥٠ ضابطا، ٣١ في المائة منهم إناث. وقامت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في ليبريا بتدريب ١٠٠ ضابط ليصل قوامها إلى ٢٠١ ضابط.

١٧ - واقترحت وزارة الدفاع الوطني تعديلا للقانون المنظّم لعملها لتغيير لقب رئيس الأركان إلى رئيس أركان الدفاع، على غرار سائر أنحاء المنطقة. وقامت الوزارة أيضا بصياغة مشروع قانون لإنشاء محكمة القضاء العسكري الموحدة. وقبل إقرار التشريع المقترح، وقّعت وزارة الدفاع الوطني مذكرة تفاهم مع وزارة العدل لتعزيز المساءلة داخل القوات المسلحة الليبرية عن طريق نظام العدالة المدنية. واقترحت الوزارة أيضا إجراء تنقيح لاستراتيجيتها الوطنية.

١٨ - وقام مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل بإعادة تفعيل عملية استعراض مشروع قانون السجون الذي عمّمته اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ على أصحاب المصلحة في عام ٢٠١٤. ويسعى مشروع القانون إلى تعديل البنود المتعلقة بالسجن في قانون الإجراءات الجنائية والقانون التنفيذي. ولا تزال المشاورات مع أصحاب المصلحة جارية.

٣ - ضمان تخصيص اعتمادات كافية لبناء قدرة المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق الأمن وسيادة القانون

١٩ - باستثناء الالتزامات المتعلقة بالخطة الانتقالية لحكومة ليبريا، خصّصت الحكومة خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ مبالغ من الميزانية العادية عن طريق وزارة المالية للمؤسسات الأمنية لكي تؤدي وظائفها وتدفع مرتبات موظفيها. فتلقت الشرطة الوطنية الليبرية ١٥ مليون دولار، وتلقت دائرة الهجرة في ليبريا ٤,٩ ملايين دولار، وتلقت وزارة الدفاع الوطني ١٢,٧ مليون دولار، وتلقت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة ٠,٤ مليون دولار.

٤ - تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في القطاع الأمني، بما في ذلك عبر إنشاء آليات للحوار بانتظام مع المجتمعات المحلية، وضمان مشاركة ممثلي النساء والشباب، من خلال إقامة شراكات منسقة، وممارسة رقابة مدنية فعّالة على قطاع الأمن، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات والإنذار المبكر

٢٠ - دعمت الحكومة تعزيز إشراك المجتمعات المحلية في القطاع الأمني وإقامة الحوار على صعيد المجتمعات المحلية بخصوص هذا القطاع، مما أتاح مشاركة النساء والشباب وتعزيز تنسيق الشراكات وتبادل المعلومات مع الهياكل الأمنية الإقليمية، بما في ذلك مع آلية للإنذار المبكر. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك سبعة من مظاهر التفاعل على مستوى المجتمعات المحلية عبر منتديات الرصد التابعة للشرطة المجتمعية؛ وشكلت النساء نسبة ٤٠ في المائة من المشاركين.

٢١ - وأشركت دائرة الهجرة في ليبريا المجتمعات المحلية من أجل بناء الثقة مع جمهور المنتقلين إلى ليبريا، وذلك عن طريق برنامجها المعني بمشاركة المجتمعات المحلية الحدودية في جميع المقاطعات الخمس عشرة.

٢٢ - وقامت وزارة الداخلية، عبر مكتب بناء السلام في ليبريا، بإعادة تنشيط ودعم تنسيق هياكل الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات في ١٣ من المقاطعات الخمس عشرة. وباستثناء مقاطعتي مونتسيرادو وغراند كرو، حيث لم يتم بعد تفعيل لجان السلام المحلية، تلقت مثيلاتها في ١٣ مقاطعة دورات تدريبية ولوازم مكتبية ومعدات متنوعة، بما في ذلك ١٥ دراجة نارية و ٥٠ دراجة هوائية و ١٨ مولدا كهربائيا، وذلك بهدف تعزيز التنسيق والإنتاجية. وتقوم هذه اللجان بانتظام بزيارة المجتمعات المحلية والأحياء للتصدي لمسببات النزاعات المحتملة، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالأراضي. ودخل التنسيق طور العمل الفعلي في تلك المقاطعات الثلاث عشرة.

٢٣ - وأُنشئت مجالس أمن المقاطعات، التي تضم ممثلين على مستويات المقاطعة والحي والضاحية، وذلك للتصدي لطائفة واسعة من المسائل الأمنية، وهي قد دخلت طور التشغيل في ١٢ من المقاطعات الخمس عشرة، رغم أن مسألة المواصلات طرحت تحديا أمام التمثيل على مستويات تتجاوز مستوى الأحياء.

٥ - إعداد نهج استراتيجي للتصدي للمشاكل الأمنية الإقليمية وللجريمة العابرة للحدود الوطنية، بسبل من بينها إقامة شراكات إقليمية ودولية ودعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بسبب ضعف ليبريا في مواجهة الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وبالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة

٢٤ - توجد قيد التطوير استراتيجية للتصدي للمشاكل الأمنية الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية عن طريق توطيد الشراكات، وهي تهدف إلى تعزيز النهج الإقليمي الذي تتبعه ليبريا في المجال الأمني، بالإضافة إلى آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والآليات الأخرى.

٢٥ - وفي حزيران/يونيه، انتُخبت رئيسة ليبريا رئيسةً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عقدت الحكومة دورةً استثنائية بشأن التهديد الذي يشكله الإرهاب في غرب أفريقيا، شارك فيها خبراء في مجال الأمن وممثلون عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف وضع استراتيجيات لمنع الإرهاب ومكافحته في المنطقة، بوسائل منها زيادة التعاون بين دول غرب أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقعت الرئيسة أمرا تنفيذيا بإنشاء مركز لتنسيق أعمال الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة، وفقا لالتزامات ليبريا بصفتها دولة عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبعد ذلك دشَّن نائب الرئيسة الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وشكَّل مجلس إدارتها.

٢٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم التعاون بين البلدين، بما في ذلك وضع إرشادات تشغيلية مشتركة للعمليات الأمنية التي سينفذها الجيشان الوطنيان في المستقبل، على النحو المتفق عليه أثناء الاجتماع الأمني الرباعي الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٦ في غراند باسام في كوت ديفوار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقد اتحاد نهر مانو في مدينة توليبلو في كوت ديفوار أول اجتماع للوحدة المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة للاتحاد منذ تفشي فيروس إيبولا. وضم الاجتماع مسؤولين من الحكومتين، بما في ذلك من الأجهزة الأمنية، وممثلي المجتمعات المحلية الحدودية والأمم المتحدة لمناقشة التحديات المشتركة العابرة للحدود. واختُتم الاجتماع بالتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع إطار عمل لمكافحة الإرهاب على الصعيد دون الإقليمي ومذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري، ومن المزمع أن يقوم وزيرا الدفاع في كلا البلدين بوضعهما في صيغتهما النهائية واعتمادهما.

٢٧ - واتخذت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في ليبريا خطوات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمواد الضارة الأخرى في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠١٦، اعتقلت الوكالة ٨٩ مشتبها بهم وأصدرت اتهامات في حقهم لحيازتهم كميات من الكوكايين والهيروين والحشيش بقيمة ٦٢٤ ٩٨٠ دولارا. ويبلغ قوام الموظفين الحالي للوكالة ٤٢٧ موظفا، من ضمنهم ١٣٣ موظفا منتدبين في المقاطعات الريفية.

٢٨ - وأنشأت الحكومة أيضا وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية ووحدة الاستخبارات المالية في ليبريا، وعززت قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة. وقامت وحدة الاستخبارات المالية في ليبريا، جنبا إلى جنب مع دائرة الهجرة في ليبريا وهيئة الضرائب في ليبريا ولجنة مكافحة الفساد في ليبريا والمصرف المركزي الليبري وجهاز الأمن الوطني وأجهزة أمنية أخرى، بصياغة مشروع قانون بشأن مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وقد أُقرّ هذا المشروع وأصبح قانونا ساريا.

٦ - إجراء استعراض مالي، بناء على استعراض النفقات العامة لعام ٢٠١٣، من أجل تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المالية اللازمة وتخصيص موارد حكومية خلال السنوات الخمس المقبلة لإصلاح القطاع الأمني ولإعادة هيكلته ولكي يصبح أداؤه فعالا من أجل توفير الحماية للسكان، ونفس الشيء بالنسبة لسيادة القانون والمصالحة الوطنية والانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٧

٢٩ - تخطط الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، لإجراء استعراض مالي، بناء على استعراض النفقات العامة لعام ٢٠١٣، لتحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المالية وتخصيص الموارد الحكومية على مدار السنوات الخمس المقبلة، وذلك بهدف إصلاح قطاعي العدالة والأمن وإعادة

هيكلتهما وإضفاء الفعالية على أداء كل منهما. وبناء على طلب من وزارة المالية، أعدت الأمم المتحدة والبنك الدولي مذكرة مفاهيمية، وحددا سبل التمويل وخططا لإيفاد بعثة استطلاعية مشتركة بينهما في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

باء – تعزيز سيادة القانون

١ – معالجة مواطن الضعف الهيكلية الطويلة الأمد الكامنة في قطاع العدالة الجنائية عملا بالتوصيات المؤَّيدة على الصعيد الوطني

٣٠ – من بين الإجراءات الواردة في القرارات السبعة عشر المتفق عليها في مؤتمر العدالة الجنائية الوطني الذي عقد في عام ٢٠١٣ بغية التصدي لمواطن الضعف الهيكلية الطويلة الأمد الكامنة في قطاع العدالة الجنائية، نُفّذ ١٨ في المائة فقط من هذه الإجراءات ويُنتظر بدء تنفيذ ٢٩ في المائة.

٣١ – وفي عام ٢٠١٦، أسهم برنامج المسار السريع لجلسات قضاة الصلح في تسريع البتّ في ٧٤٥ قضية من أصل ٩٥٥ قضية (٧٨ في المائة) كانت مدرجة في جدول القضايا، مما يمثل زيادة نسبتها ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. كما أُلحق مكتب لمحاميي الدفاع العامين ببرنامج جلسات قضاة الصلح في سجن مونروفيا المركزي.

٣٢ – وعمّمت الحكومة مقترحا لأصحاب المصلحة المعنيين كي يقدموا تعليقاتهم بشأن وضع وتنفيذ مشروع تجريبي لإدارة القضايا في مقاطعة مونتسيرادو. وفي عام ٢٠١٦، أُنجزت دراسة لتحديد الأسباب الجذرية الكامنة وراء حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة في ليبريا. وأُنشئت لجنة فرعية تركز على الاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبات. وبدأ كل من وزارة العدل والسلطة القضائية مناقشات بشأن اتخاذ خطوات تُفضي إلى وضع سياسة منقحة بشأن مسألة الاحتجاز السابق للمحاكمة قبل حلول عام ٢٠١٨ استنادا إلى الدراسة. كما أقرت السلطة القضائية تطبيق غرامات ورسوم معيارية فيما يتعلق بمعاملات المحاكم وإدارة القضايا بهدف تجنب المخالفات السائدة.

٣٣ – وقد نقل كبير القضاة عددا من القضاة لدعم قضاة آخرين يعانون من زيادة عدد القضايا، في محاولة لمعالجة المسائل المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة. ووُضعت مسودة سياسة بشأن المعونة القانونية، ومن المزمع عقد حلقة عمل تشاورية لتدقيقها.

٣٤ – وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، درّبت الحكومة ٣٩ من خريجي كليات الحقوق ونشرتهم، ليصل مجموع الخريجين المنشورين منذ عام ٢٠٠٧ إلى ٦٨. ويُنشر الخريجون إلى محاكم الدوائر ومحاكم الصلح في المقاطعات الخمس عشرة كي يعملوا كمحاميي دفاع عامين. ويتلقى ٦٠ خريجا في الوقت الحالي تدريبا ليصبحوا قضاة مهنيين كي يُنشروا في جميع أنحاء ليبريا. وهناك حاليا ١١٠ قضاة مدرَّبين. وتلقّى أكثر من ٥٠ موظفا من موظفي وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني التابعة لوزارة العدل تدريبا إضافيا بهدف مواصلة تعزيز قدراتهم من أجل توفير استجابة ملائمة وفي الوقت المناسب للحالات التي يُرتكب فيها هذا النوع من العنف.

٢ - إعطاء دفع لاعتماد وتنفيذ تشريعات رئيسية مثل قانون حقوق الأراضي، وقانون هيئة الأراضي، وقانون الحكم المحلي، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات، والقانون المتعلق بجرائم الفساد

٣٥ - صدر قانون هيئة الأراضي في ليبريا وطُبع في كتيّبات. ولا تزال مشاريع قوانين المساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي والحكم المحلي قيد النظر أمام السلطة التشريعية الوطنية.

٣٦ - وأُعدّ مشروع قانون بشأن حماية المبلغين عن المخالفات والشهود لمناقشته في استعراض تقني وحلقة عمل لأصحاب المصلحة لتدقيق مشروع القانون من المزمع عقدهما بالاشتراك مع لجنة مكافحة الفساد في ليبريا ولجنة الحوكمة وجهات معنية أخرى.

٣ - النهوض بعملية الإصلاح الدستوري في المواعيد المحددة، وكفالة توفير توعية مدنية جيدة وإشراك المجتمع المدني

٣٧ - في آذار/مارس ٢٠١٦، أوصت إحدى لجان مجلس النواب بأن تُطرح للاستفتاء ستّة من مقترحات الإصلاح الدستوري الـ ٢٥ التي أيَّدتها وقدَّمتها رئيسة الجمهورية في آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، طلبت إحدى لجان مجلس الشيوخ إلى الرئيسة أن تقدم صياغات للتعديلات الستة المقترحة. وعرقل النقاش بشأن المقترح ٢٤، الذي يتوخّى إعلان ليبريا أمة قائمة على المبادئ المسيحية، إحرازَ تقدم في عملية مراجعة الدستور، وهي مشكلة لم تُحل حتى الآن. وبسبب التأخير الحاصل، لن يكون في الإمكان إجراء الاستفتاء الدستوري إلا بعد انتخابات عام ٢٠١٧.

٣٨ - ووقّعت لجنة الحوكمة مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبريا، وأفضت هذه المذكرة إلى إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمجلس ليستعين بها أعضاؤه في جميع أنحاء البلد من المشاركين في عملية الإصلاح الدستوري بغية جمع الإسهامات من المواطنين. كما يدعم موظفو شؤون الإعلام الموجودون في المراكز الإقليمية للعدالة والأمن أنشطة التوعية المدنية بشأن هذا الموضوع.

٤ - مواءمة نظامي العدالة القانونية والتقليدية، بسبل من بينها إعداد تشريعات جديدة، استنادا إلى أحكام الدستور التي تؤكد أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبالتالي يحق لهم أن يُعامَلوا على قدم المساواة في إطاره، ولا سيما فيما يتعلق بالقوانين السارية في جميع أنحاء البلد لضمان إمكانية لجوء جميع الليبريين إلى العدالة

٣٩ - بدأت الحكومة ببذل الجهود الرامية إلى مواءمة نظامي العدالة التقليدية والقانونية، بدءا بإجراء مشاورات على الصعيد الوطني وعقد مؤتمر وطني خلال عام ٢٠١٦. وعقدت لجنة إصلاح القوانين ١٢ جلسة مشاورات مفتوحة في ١٠ مقاطعات وأجرت استقصاء للتصورات شمل ١ ٣٠٠ مجيب في ٥ مقاطعات بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح. وبدأت لجنة إصلاح القوانين وشركاؤها، بما في ذلك مركز كارتر، مناقشات مع الزعماء التقليديين بغية التماس المزيد من الإسهامات في إعداد التشريعات التي تدعم المساواة في الحقوق وإتاحة الإمكانية لجميع الليبريين للّجوء إلى القضاء. ووضعت لجنة إصلاح القوانين سياسة وطنية لإصلاح القوانين، ثم قامت الهيئة الجديدة لأعضاء اللجنة المعيّنين حديثاً بسحب السياسة لتنقيحها بغية معالجة ثغرات محددة. ويجري وضع الصيغة النهائية للتنقيح المقترح إجراؤه كتعديل للسياسة. وبدأت الحكومة أيضا عملية استعراض لقانون السلطة التشريعية الوطنية.

٥ - النهوض بالعدالة الانتقالية بدعم حملة إعلامية قوية بشأن المساءلة في المحاكم الأجنبية عن الانتهاكات المرتكبة في ليبريا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بتفويض اثنين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، تشمل ولايتيهما العدالة الانتقالية والحق في معرفة الحقيقة وضمانات عدم تكرار ما حدث في السابق

٤٠ - يجري الإعداد لتنفيذ حملة إعلامية في مجال العدالة الانتقالية والمساءلة، بما في ذلك في المحاكم الأجنبية، عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة في ليبريا. وأنشئت وحدة للإعلام وموقع شبكي في قصر العدالة.

جيم - الترويج للمصالحة الوطنية

١ - التعجيل بتنقيح وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)، بما في ذلك مشروع التاريخ الوطني واستعراض الرموز الوطنية، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية

٤١ - من المقرر إجراء استعراض مدته يومان لخارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٧، بدعم مالي من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ووُضعت خارطة الطريق من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وأُعلن بدء تنفيذها جنبا إلى جنب مع الرؤية الوطنية المعنونة ''نهوض ليبريا لعام ٢٠٣٠'' وبرنامج التحول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولم يموَّل إلا خمسة من المجالات المواضيعية الاثني عشر المحددة في خارطة الطريق، وبشكل جزئي، خلال السنوات الثلاث الماضية. أما فيما يتعلق بمشروع التاريخ الوطني واستعراض الرموز الوطنية، فلم يُحرز أي تقدم بهذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - كفالة تنفيذ التشريعات الرامية إلى تحقيق اللامركزية والإصلاح الزراعي، ومن بينها قانون الحكم المحلي، وإعادة ثقة عامة الناس في الحكومة وفي مؤسساتها والحفاظ على هذه الثقة بالتوازي مع تعزيز التلاحم الاجتماعي والتخفيف من حدة التوترات بين مختلف الأعراق، ولا سيما في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٧، وكذلك قانون حقوق الأراضي، وقانون هيئة الأراضي في ليبريا، اللذين سيضمنان أمن حيازة الأرض لمعظم الليبريين وتحسين إدارة الأراضي، على التوالي

٤٢ - تم إقرار قانون هيئة الأراضي في ليبريا ونشره في كتيّبات، وعينت الرئيسة مسؤولي الهيئة في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتولّت فرقة العمل المؤقتة المعنية بالأراضي التي أنشئت في عام ٢٠١٥ تيسير عملية إنشاء هيئة الأراضي في ليبريا ودعم مراكز التنسيق في خمس مقاطعات.

٤٣ - ولا يزال مشروع قانون حقوق الأراضي بين يدي الهيئة التشريعية الوطنية في انتظار إقراره. وتقوم منظمات المجتمع المدني والهيئات المشاركة في فرقة العمل المعنية بالأراضي بدور فاعل في حملة توعية عامة بشأن مشروع القانون للدعوة إلى اعتماده.

٤٤ - وقدمت الرئيسة مشروع قانون الحكم المحلي إلى الهيئة التشريعية لإقرار القانون، وما زال المشروع بين يدي الهيئة.

٤٥ - وتنفذ الحكومة برنامجها لتحقيق اللامركزية، بدءا بتحسين الخدمات الاجتماعية في سبع من مقاطعات ليبريا الخمس عشرة. وفي عام ٢٠١٦، تعاونت وزارة الشؤون الداخلية مع الوزارات التنفيذية والوكالات الحكومية لفتح سبعة مراكز للخدمات على صعيد المقاطعات في جميع أنحاء البلد. وتُقدّم هذه المراكز مجموعة من الخدمات العامة والقانونية، منها إصدار شهادات الميلاد وتراخيص ممارسة الأعمال التجارية ورخص القيادة والعقود الرسمية، وهو ما لم يكن متاحا من قبل إلا في مونروفيا. وتعهّدت الحكومة بإنشاء مراكز لتقديم الخدمات في جميع المقاطعات الخمس عشرة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٣ - دعم الدور الذي يضطلع به مكتب بناء السلام في مونروفيا في مجال التنسيق والتعاون لضمان قيام الحكومة بوضع وتنفيذ برامج السلام والمصالحة

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتاحت الحكومة أماكن المكاتب وقدمت خدمات الكهرباء والأمن والاعتناء بالأماكن لمكتب بناء السلام في مونروفيا. ولا يزال تسيير المكتب يعتمد إلى حد كبير على الدعم المقدم من الجهات المانحة، كما كان الحال منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩. وصندوق بناء السلام هو أكبر جهة منفردة تقدم الدعم للمكتب. والتزمت الحكومة برصد اعتماد لتشغيل المكتب في ميزانية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

٤٧ - وساعد مكتب دعم بناء السلام في إنجاز تقرير لتحليل النزاعات على الصعيد الوطني بهدف دعم عمله في وضع برامج السلام والمصالحة وتنفيذها. وطلب المكتب، عن طريق وزارة الشؤون الداخلية، إلى إدارات المقاطعات أن تدخل، بدعم من لجان السلام في المقاطعات، في حوار بشأن حل المشاكل التي تم تحديدها في كل مقاطعة باعتبار أنها تتسبّب في نشوب النزاعات.

٤٨ - ويتولى مكتب بناء السلام تنسيق فريق وطني للإنذار المبكر يتألف من ٣٤ مؤسسة. ويجري إضفاء اللامركزية على الفريق بإنشاء فروع تابعة له على مستوى المقاطعات والأحياء، وربطها بثلاثة مراكز استجابة موجودة في المراكز الإقليمية للعدالة والأمن و ١٦٠ مركزا لتنسيق الإنذار المبكر ستتولى جمع البيانات وإحالتها. وسيتم ربط هذه البنية التحتية بالمركز الوطني لتنسيق الاستجابة المبكرة الذي أنشأته الحكومة في عام ٢٠١٦ تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٩ - وساءت العلاقات بين التجمعات التشريعية والإدارات في المقاطعات الخمس عشرة بسبب التوترات المتعلقة بتنظيم وإدارة صناديق المقاطعات وصناديق التنمية الاجتماعية. وبناء على طلب وزارة الشؤون الداخلية، أجرى مكتب بناء السلام حوارات في ١٣ من المقاطعات الخمس عشرة ركزت على إدارة النزاعات وبناء الأفرقة من خلال حلقات عمل عقدت مع التجمعات التشريعية وإدارات المقاطعات. وتحسنت العلاقات بين الجانبين نتيجة لهذا التدخل.

٤ - تعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية على إعطاء دفع للحوار الوطني بشأن السلام والمصالحة عملا بالتوصية الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وإعطاء الأولوية للتدخلات الرامية إلى تمكين الشباب والنساء

٥٠ - تأخرت الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمصالحة الوطنية في البداية، حيث تعثرت مبادرة بالافا هات (Palava Hut). وبدأت المبادرة لاحقا، حيث أُنجزت جلستا استماع في مقاطعتي لوفا وغراند غيده. ودخلت لجان السلام في المقاطعات، التي هي آلية إدارة النزاعات على الصعيد المحلي،

طور التشغيل مع إنشاء ١٥ لجنة على مستوى المقاطعات وإنشاء وجود لها في ثلاثة أحياء. ويلزم توفير تمويل إضافي لإضفاء اللامركزية على هذه اللجان بإنشاء وجود لها في جميع الأحياء.

٥١ - وقامت وزارة الشؤون الداخلية، عن طريق مكتب بناء السلام، بتدريب ٩٠ من المتطوعين الوطنيين المبتدئين من ٩٠ مجتمعا محليا في مجال بناء السلام والتخفيف من حدة النزاعات. فتولى هؤلاء المتطوعون نقل المعارف عن طريق التوجيه إلى ٩٠٠ من أعضاء لجان السلام الأهلية من ٩٠ مجتمعا محليا. ويؤدي أعضاء اللجنة دور سفراء السلام على صعيد المجتمع المحلي عن طريق المساعدة في حل النزاعات ذات المستوى المنخفض.

٥٢ - وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من خلال مشاريعها السريعة الأثر، بتقديم الدعم لعمل سفير السلام، وليام تولبرت الثالث، بما في ذلك المشاورات التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ مع شخصيات بارزة بشأن أولويات بناء السلام والعوامل التي قد تثير اضطرابات اجتماعية في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٧. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، نظَّم سفير السلام احتفالات لإحياء ذكرى ضحايا الحرب الأهلية شارك فيها شباب مسيحيون ومسلمون، وركزت على مشاركة الشباب. ودفعت الحكومة ٠٠٠ ١٧٥ دولار لمكتب سفير السلام للاضطلاع بولايته.

٥ - تنقيح وتنفيذ خطة التوعية والاتصال لبناء السلام وتحقيق المصالحة الهادفة لحشد دعم المواطنين بكثافة لمختلف برامج الحكومة المتعلقة ببناء السلام والمصالحة ولإشراكهم في تنفيذ هذه البرامج

٥٣ - وُضع مشروع استراتيجية للاتصالات بهدف إيجاد حيز للحوار العام والمشاركة في مبادرات بناء السلام والمصالحة الوطنية. وبدعم مالي من أحد مشاريع البعثة السريعة الأثر، عُقد ٥٠ لقاء مفتوحا و ١٥ جلسة حوار في جميع أنحاء البلد بشأن محتويات خارطة طريق المصالحة، في محاولة لزيادة الملكية وتعزيز استدامة المشاريع المنفذة في إطار خارطة الطريق.

٦ - تقديم دعم محدد الهدف، عن طريق مبادرات التلاحم الاجتماعي على سبيل المثال، إلى منظمات المجتمع المدني، ومن بينها منظمات المجتمعات المحلية، ولا سيما المنظمات النسائية والشبابية على الصعيد المحلي، لتمكينها من المشاركة في التخطيط لمختلف برامج بناء السلام وتحقيق المصالحة في جميع أنحاء البلد وفي تنفيذ هذه البرامج

٥٤ - عملت وزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الداخلية مع عدد من المنظمات الأهلية من أجل تعزيز التلاحم الاجتماعي بين الشباب والنساء. فعلى سبيل المثال، قدمت وزارة الشؤون الداخلية منحا صغيرة لأربع عشرة منظمة (اثنتان منها للنساء واثنتان للشباب) سعياً لتعزيز التلاحم الاجتماعي والمصالحة وبناء السلام في مختلف أرجاء ليبريا.

٥٥ - وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اضطلع ٩٠٠ شاب من ٩٠ مجتمعا محليا، يعملون من خلال لجان السلام الأهلية، بأنشطة رامية إلى تحقيق المصالحة الاجتماعية في ست مقاطعات، حيث انصبّ التركيز على تحسين التفاعل الاجتماعي، والحد من التوترات العرقية والدينية، وتعزيز التنمية المجتمعية.

٥٦ - وقامت وزارة الشباب والرياضة، عن طريق برنامجها للتلاحم الاجتماعي، بتقديم الدعم للشباب في مجال تنمية مهارات بناء السلام. ونظمت الوزارة منتديات مجتمعية غطّت قضايا من قبيل العنف العائلي والزواج المبكر للشابات. وفي إطار الخطط الرامية إلى تشجيع مواهب طلبة المدارس الثانوية واكتشافها وتعزيزها، أجرت الوزارة مناظرات ومسابقات في المدارس الثانوية.

٥٧ - ونظرا لقلة عدد الموظفين المؤهلين في المقاطعات، قام البرنامج الوطني لخدمة الشباب بتدريب الشباب خريجي الجامعات وتوظيفهم وإيفادهم إلى جميع أنحاء ليبريا لمدة سنة واحدة ليقدموا الدعم في التدريس والإدارة في المدارس وإدارات المقاطعات، وفي التمريض والزراعة.

٥٨ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والشركاء الدعم لإنشاء وتعزيز ٢٧ من أكواخ السلام النسائية في جميع أنحاء البلد، حيث تتوسط النساء في النزاعات المحلية، ويقمن بدور الرقابة على دوائر الأمن والعدالة، ويعملن على تعبئة النساء للمشاركة في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام المحلية.

دال - تشجيع إجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧

١ - إعداد ميزانية انتخابية تستند إلى تقييم واقعي لقدرة ليبريا على الإنفاق على الاحتياجات المالية والتشغيلية اللازمة للانتخابات

٥٩ - أُعدّت ميزانية انتخابية استنادا إلى تقييم واقعي لقدرة ليبريا على تلبية الاحتياجات المالية والتشغيلية اللازمة لانتخابات عام ٢٠١٧، والتزمت الحكومة بدفع ٢٠ مليون دولار من مجموع ميزانية الانتخابات البالغة ٤٢ دولار مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. ورغم أن الحكومة تلقت دعما من الشركاء الدوليين، لا يزال التمويل اللازم لإجراء الانتخابات يشكل تحديا.

٢ - اتخاذ خطوات لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة

٦٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سنّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ قانون المساواة في التمثيل والمشاركة لعام ٢٠١٦، الذي ينص على تخصيص سبعة مقاعد في مجلس النواب على النحو التالي: خمسة مقاعد للمرأة وواحد للشباب وواحد للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشكل النساء حاليا ١٢ في المائة فقط من أعضاء الهيئة التشريعية، ويشغلن ٦ في المائة فقط من مناصب الحكم المحلي.

٦١ - وعلى سبيل مواصلة دعم تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة، عُقدت دورات لتدريب النساء على القيادة بدعم من لجنة الانتخابات الوطنية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وشارك أكثر من ٧٥ امرأة في هذه الدورات التدريبية.

٣ - تنظيم حملة واسعة النطاق للتثقيف بشأن المسائل المدنية ولتثقيف الناخبين تُقيم روابط بين مواضيع المشاركة الديمقراطية والإدماج والمسائل الأعم المتعلقة بالمصالحة وسيادة القانون والأمن في السياق العام لتوطيد السلام

٦٢ - أجرت لجنة الانتخابات الوطنية عددا من حملات تثقيف الناخبين في جميع أنحاء البلد، فشجعت المواطنين الذين يحق لهم التصويت على تسجيل أسمائهم، مع التركيز على الناخبات. وسجل أكثر من مليوني ليبري أسماءهم في سجلات الناخبين. وبدأ تسجيل الناخبين في ١ شباط/فبراير وكان

مقررا أن ينتهي في ٧ آذار/مارس، ولكن جرى تمديده لمدة أسبوع واحد حتى ١٤ آذار/مارس. وتولت لجنة الانتخابات الوطنية قيادة عملية تسجيل الناخبين، بدعم تقني مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وتقوم لجنة الانتخابات الوطنية بتجهيز جميع استمارات التعرف الضوئي المجمّعة من مراكز تسجيل الناخبين. ويجري تجهيز أكثر من مليوني استمارة ببطء شديد بسبب عدم توافق استمارات التعرف الضوئي مع جهاز المسح الضوئي.

٤ - إنشاء مجموعة من آليات الحوار بين هيئات قوات الأمن التي ستشارك في توفير الأمن للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٧ والسكان على مستوى المجتمعات المحلية، مع التركيز بصفة خاصة على مشاركة كلٍّ من الشابات والشبان

٦٣ - بدعم من الميزانية الحكومية، قامت وزارة العدل والشرطة الوطنية الليبرية، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، بإنشاء آليات حوار تضم هيئات قوات الأمن التي ستشارك في توفير الأمن للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٧ والسكان على مستوى المجتمعات المحلية. وأنشئت أيضا آليات حوار بالاشتراك مع الأحزاب السياسية للردّ على الاستفسارات وحل المشاكل المتصلة بالانتخابات قبل الانتخابات وخلالها وبعدها.

٦٤ - وأجرى مكتب بناء السلام، بالاشتراك مع لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تنسيق الانتخابات، دورات تدريبية بشأن إدارة المنازعات الانتخابية والتخفيف من حدة النزاعات لـ ٣٥ منظمة مجتمعية من خمس من مقاطعات ليبريا. وكان من بين من تلقوا التدريب عدد من مراقبي تسجيل الناخبين والعاملين في مجال التوعية المدنية. وستستمر هذه العملية في شراكة مع المركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات. ويقوم مكتب بناء السلام كذلك على سبيل دعم إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع، وبالتعاون مع منظمة شبابية تسمّى السفراء الشباب من أجل السلام، بالتفاعل مع الأجنحة الشبابية في ٢٢ حزبا سياسيا من خلال حوار بشأن المنازعات الانتخابية، ومن خلال تنظيم مسابقات في مجال المصالحة في ٧٣ دائرة انتخابية في المقاطعات الخمس عشرة ابتداء من نيسان/أبريل.

٥ - ضمان أن تكون الوكالات الأمنية التي ستوفر الأمن للانتخابات مدرَّبة ومستعدة بشكل مناسب، وضمان توفير التمويل اللازم في الوقت المحدد، والتشجيع على وضع مدونة لقواعد السلوك يلتزم بها المرشحون الرئاسيون

٦٥ - عقدت اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب دورة عمل مدتها ثلاثة أيام لإعداد مدونة قواعد السلوك لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٧.

٦٦ - وتعتزم الشرطة الوطنية الليبرية تدريب ٦٠٠ ضابط شرطة إضافيين لزيادة وجود الشرطة في المناطق التي كان يحتلها في السابق أفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قبل انتخابات عام ٢٠١٧. وزادت الشرطة الوطنية الليبرية أيضا من تفاعلها مع المجتمعات المحلية دعما لمنع نشوب النزاعات.

٦٧ - وخصّصت الحكومة مبلغ ٢ مليون دولار في ميزانيتها للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ لتغطية تكاليف تأمين الانتخابات. ويقدر مجموع تكاليف التأمين المقدّم من الشرطة الوطنية الليبرية في الفترة السابقة للانتخابات ومرحلة انتقال السلطة إلى الحكومة الجديدة بـ ٤,٦ ملايين دولار.

هاء – حقوق الإنسان

١ – تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل لليبريا (A/HRC/30/4)

٦٨ – اتُّخذت عدة إجراءات من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أنشئت لجنة توجيهية وطنية وأُدخلت طور التشغيل. وعُقدت حلقات عمل تشاورية إقليمية في مقاطعات ماريلاند وغراند غيده وغباربولو ومونتسيرادو لتعريف المواطنين بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتفاعل مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.

٦٩ – وحددت أمانة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان جهات تنسيق في الوزارات والوكالات الحكومية المعتبرة من ”عوامل التغيير“ في إطار خطة العمل. وسيتم تدريب هؤلاء الأشخاص على رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل مع وزارات ووكالات كل منهم والإبلاغ عنه. وسيجرى استعراض منتصف المدة لخطة العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٧٠ – وفي إطار الالتزامات التي تعهدت بها ليبريا في خطة العمل للوفاء بالتزاماتها الإبلاغية بموجب المعاهدات الدولية، قدمت الحكومة الوثيقة الأساسية الموحدة وتقريرها الأول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠١٦، وهي حاليا بصدد استكمال تقريرها الأول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧١ – وبالنسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث يُتوخّى تنفيذ ٥٠ في المائة من التوصيات على الأقل خلال الفترة قيد الاستعراض، فهو يجري ببطء بسبب عدم كفاية الموارد. وحتى الآن، هناك بعض من التوصيات الواردة في التقرير يجري دفعها قدما في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ويُتوقّع أن يتم في أوائل عام ٢٠١٨ إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق التنفيذ الكامل للتوصيات بصورتها المقبولة من ليبريا وللإعداد لتقديم التقرير المرحلي في عام ٢٠٢٠.

٢ – تمكين اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من الاضطلاع بولايتها وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)

٧٢ – شهدت قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تحسينا كبيرا، بما في ذلك عن طريق إنشاء خمس إدارات قانونية. ومن بين الموظفين الذين جرى تعيينهم المدير التنفيذي، وثلاثة مديرين، وموظفو مشتريات، ومراقبو حقوق إنسان، ومساعدون تقنيين، وموظفو دعم. ولدى اللجنة في الوقت الحالي ٢٣ من مراقبي حقوق الإنسان المنتشرين في مختلف أنحاء البلد، ومن المزمع إنشاء مكاتب إقليمية ومكاتب في المقاطعات وتعيين ونشر ٢٠ مراقب حقوق إنسان إضافيين.

٧٣ – وقامت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بجولة دراسية في جنيف للتعرّف على مختلف آليات ونظم حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل. ومن خلال الزيارة الدراسية التي تم القيام بها إلى أمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، مُهّد الطريق لاعتماد اللجنة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧ في جنيف، وهو ما يدل على امتثال اللجنة للمبادئ المتعلقة بمركز

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقامت اللجنة أيضا بزيارات دراسية إلى اللجنة الكينية لحقوق الإنسان؛ وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، ومقرها نيروبي؛ ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون. وأتاحت هذه الزيارات المجال للّجنة لإقامة علاقات من جديد مع هيئة إقليمية، ولتبادل الخبرات العابرة لحدود المقاطعات بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وإقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات وطنية أخرى معنية بحقوق الإنسان. ووضعت اللجنة خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

٧٤ - وفي عام ٢٠١٦، أصدرت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، صدر تقرير مواضيعي عن أوضاع السجون والسجناء في مختلف أنحاء ليبريا. وأنشأت اللجنة إجراءات لتناول الشكاوى، وتلقت أكثر من ٤٠ شكوى في عام ٢٠١٦.

ثالثا - التزامات لجنة بناء السلام

١ - توليد اهتمام مطّرد واتخاذ تدابير لدعوة المجتمع الدولي إلى دعم عملية بناء السلام، بتسليط الضوء على التقدم المحرز وكذلك على التحديات والمخاطر الماثلة والفرص المتاحة في مجال جهود بناء السلام في البلد

٧٥ - في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، أدلى رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام ببيان أمام مجلس الأمن تناول فيه أولويات ليبريا في المرحلة الراهنة فيما يخص بناء السلام، وعملية نقل المسؤوليات الأمنية. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد الرئيس اجتماعا للتشكيلة على مستوى السفراء لإطلاق بيان الالتزامات المتبادلة المنقّح الذي يسلّط الضوء على أولويات بناء السلام خلال العملية الانتقالية الجارية في ليبريا. وفي حزيران/يونيه، انضم الرئيس إلى بعثة لجنة بناء السلام التي توجّهت إلى غرب أفريقيا (السنغال وسيراليون وغينيا وليبريا) لاستكشاف الفرص والتحديات الماثلة أمام المنطقة دون الإقليمية في مجال بناء السلام وهي على طريق التعافي من وباء إيبولا. وخلال الزيارة، انصبّ تركيز المناقشات على الأولويات المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا، بما في ذلك تطوير القطاع الأمني، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠١٧. وجرى تحديد عدد من أولويات بناء السلام الأخرى خلال المناقشات، بما في ذلك ضرورة تعزيز الحكم الرشيد، وبناء قدرات الشباب، وتوليد فرص العمل، وتعزيز النظام التعليمي، وبناء نظام أكفأ للرعاية الصحية، وضمان المساواة في المعاملة بين المجموعات الدينية والعرقية. وأثار المحاورون شواغل بشأن السحب الوشيك لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والانتخابات العامة المقررة في السنة التالية.

٧٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، عاد الرئيس ليقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات على صعيد بناء السلام في البلد. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد الرئيس اجتماعا للتشكيلة على مستوى السفراء لتعريف الحضور بوقائع الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر، وممتدى أصحاب المصلحة الذي نظمه في ليبريا لمناقشة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الراهنة مع البنك الدولي والحصول على معلومات محدّثة عن تخطيط بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للعملية الانتقالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، خاطب الرئيس المجلس بصورة رسمية وغير رسمية قبل بدء مداولات المجلس بشأن مستقبل وجود حفظة سلام الأمم المتحدة في ليبريا.

٢ - الدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة

٧٧ - لقد وفر بيان الالتزامات المتبادلة إطارا لخطة بناء السلام على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وتقرَّر عقد اجتماع للتشكيلة في نيسان/أبريل لعرض الأولويات المحددة في الخطة على لجنة بناء السلام والدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم لاحتياجات وأولويات بناء السلام المحددة في الخطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الرئيس على توسيع الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي، لتحسين إمكانية التنبؤ بالموارد المالية والدعم الطويل الأجل المقدّم من هذه المؤسسات إلى ليبريا. وسيُدعم هذه الجهد باستعراض للإنفاق العام سينفّذ بالاشتراك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨.

٧٨ - وقد شهد عام ٢٠١٦ انتهاء جميع المشاريع المدعومة باستثمار صندوق بناء السلام مبلغ ٣٠ مليون دولار في ليبريا منذ عام ٢٠١١ على مرحلتين. وبدعم من الصندوق، أُدخلت ثلاثة مراكز للعدالة والأمن طور التشغيل دعما لإضفاء اللامركزية على الخدمات القضائية. وعلى صعيد المقاطعات، تقوم لجان السلام في المقاطعات حاليا بدور رئيسي على صعيد الوساطة في مختلف النزاعات المحلية، ويجري إحراز تقدم تدريجي في عملية بالافا هات الهادفة إلى دعم الحوار وتضميد جراح ضحايا الانتهاكات المتصلة بالحرب. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، توفر أكواخ السلام حيزا لمشاركة المرأة بنشاط في جميع مراحل عملية بناء السلام والمساعدة على التصدي للعنف العائلي. وبدأ العمل في المشروع العابر للحدود الليبرية الإيفوارية، الذي يهدف إلى زيادة التعاون والثقة بين المجتمعات الحدودية الإيفوارية والليبرية.

٧٩ - وبالنسبة للمرحلة المقبلة، أكّد صندوق بناء السلام استعداده لتكملة استثمار الحكومة في أولويات المرحلة الانتقالية التي سُلّط عليها الضوء في بيان الالتزامات المتبادلة وخطة بناء السلام. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع الحكومة وقيادة الأمم المتحدة لتحديد مجالات الأولوية التي ستُوجَّه إليها خصّيصا استثمارات الصندوق في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

٣ - حشد الاهتمام والدعم الدوليين للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ والحفاظ عليهما

٨٠ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قام الرئيس، بالاشتراك مع حكومة ليبريا، باستضافة منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، حيث كانت الانتخابات من مواضيع التركيز الرئيسية. وعُقدت حلقة عمل تحضيرية للمنتدى جرى التركيز فيها على مسألة وحيدة هي الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٧. وتضمنت الرحلة التي قامت بها لجنة بناء السلام إلى غرب أفريقيا أيضا اجتماعا مع لجنة الانتخابات الوطنية الليبرية. وتتضمن اجتماعات التشكيلة المقرر عقدها على مستوى الخبراء وعلى مستوى السفراء في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مناقشة الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٧، حيث من المقرر أن يتم الاستماع إلى إحاطة من لجنة الانتخابات الوطنية. وكذلك ستركّز زيارة الرئيس المقبلة إلى ليبريا بدرجة كبيرة على مسألة الانتخابات وكيف يمكن للجنة بناء السلام دعمها.

٤ - مواصلة الاضطلاع بدور المواكبة السياسية للإبقاء على الاهتمام بالمسائل المتصلة ببناء السلام في إطار عملية نقل المسؤوليات الأمنية الجارية في ليبريا

٨١ - يقوم الرئيس بدور فاعل في العملية الانتقالية الجارية في ليبريا، مع شركاء في الأمم المتحدة وفي ليبريا، من أجل الإبقاء على الاهتمام بتلبية احتياجات البلد الطويلة الأجل على مدى المرحلة الانتقالية، خلال عملية الخفض التدريجي للبعثة وبعدها. وبالإضافة إلى اجتماعات التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام والزيارات القطرية التي تقوم بها والاجتماعات والمناسبات التي تعقدها مع أصحاب المصلحة في ليبريا، تابعت التشكيلة عملية وضع خطة بناء السلام المطلوبة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وقدمت إسهامات في وضع هذه الخطة التي توجه دور منظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية، في دعم العملية الانتقالية في ليبريا.

٥ - تشجيع المشاركة المكثّفة للشركاء، ومن بينهم المجتمع المدني، في أنشطة لجنة بناء السلام التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبريا

٨٢ - استضاف الرئيس، بالاشتراك مع حكومة ليبريا، منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مونروفيا، حيث اجتمع أكثر من ١٠٠ من أصحاب المصلحة في ليبريا، بمن في ذلك ممثلو الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية) والأمم المتحدة وغيرهم من ممثلي المجتمع الدولي. وواصل الرئيس أيضا تفاعله مع المجتمع المدني خلال زياراته القطرية، ودعا ممثلين عنه للتكلّم في اجتماعات تشكيلة ليبريا.

٦ - الترويج لأهمية مشاركة النساء والشباب والمعوقين بصورة متكافئة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتشكيل مجتمع عادل وشامل للجميع

٨٣ - واصل الرئيس الدعوة إلى تمكين المرأة والشباب في ليبريا من خلال البيانات التي أدلى بها أمام مجلس الأمن وفي اجتماعاته مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في ليبريا، ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام (٢٠١٦).

٨٤ - وأُقرّ في عام ٢٠١٦ مشروع لصندوق بناء السلام يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في تسوية النزاعات المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية، وتنفذه منظمة إديوكير (Educare)، وهي أول منظمة غير حكومية وطنية تحصل على التمويل المباشر من صندوق بناء السلام. ويستند هذا المشروع إلى مبادرة أكواخ السلام النسائية التي يدعمها الصندوق وغيره من الشركاء حتى نهاية عام ٢٠١٦. ويعمل الصندوق حاليا على إنجاز الموافقة على مشروع يركز على تعزيز مشاركة الشباب والنساء في انتخابات عام ٢٠١٧. وفي المراحل المقبلة، سيولي الصندوق الأولوية للاستثمارات التي تركز على تمكين المرأة وإشراك الشباب في جهود بناء السلام.

٧ - العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، من أجل الاستفادة من مساهماتها في بناء سلام دائم في ليبريا

٨٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شارك الرئيس في بعثة لجنة بناء السلام إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وكانت البعثة جزءا من الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين أعمال الأمم المتحدة وأعمال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وشدّدت المناقشات على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و ''خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها'' هما أطارا عمل متعاضدان ومتسقان لتعزيز التعاون. وأُقرّ أيضا بأهمية منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

٨٦ - وخلال الرحلة التي قام بها الرئيس إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجريت مناقشات على المستوى دون الإقليمي مع أمانة اتحاد نهر مانو الموجودة في فريتاون. وسلطت المناقشات الضوء على الدور الهام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحفاظ على السلام في أفريقيا، مع التركيز على الأولويات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والحدودية في مجال بناء السلام. واتُّفق أيضا على ضرورة أن تقوم لجنة بناء السلام والمنظمات دون الإقليمية، مثل اتحاد نهر مانو، بمواصلة التركيز على هذه المجالات الرئيسية ذات الأولوية بغية وضع الاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية في الصدارة وتعزيز ما بينها من علاقات. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت مناقشات مع ممثلي كل من السنغال، بصفتها الرئيس السابق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وليبريا، بصفتها الرئيس الجديد. وركّزت المناقشات على تنامي الأخطار العابرة للحدود والأخطار عبر الوطنية التي تهدد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك الإرهاب، وتغذية الفكر المتطرف، والتطرف العنيف، والجرائم عبر الوطنية. وأشار الوفد إلى أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد يتجاوز الاستجابات العسكرية والأمنية ويركز على معالجة الأسباب الجذرية في المجتمعات المتضررة، ولا سيما في المناطق الحدودية.

٨٧ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نظمت لجنة بناء السلام اجتماعا مع اتحاد نهر مانو، حيث جرى التركيز على فرص بناء السلام في هذه المنطقة، بما في ذلك في ليبريا والبلدان المجاورة، في سياق الإنعاش في مرحلة ما بعد وباء إيبولا. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث نوقشت القضايا الإقليمية والعابرة للحدود التي تؤثر على ليبريا.

٨ - إسداء المشورة لحكومة ليبريا وشعبها بالاعتماد على الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة في بلدان أخرى إلى جانب توفير دعامة سياسية للمساعدة على ضمان تنفيذ العملية ذات الصلة بنجاح

٨٨ - عقدت لجنة بناء السلام عدة اجتماعات بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام في خريف عام ٢٠١٦. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى الخبراء حول موضوع ''تحدّي استدامة السلام: الدروس المستفادة من العمليات الانتقالية السابقة''. وكان الغرض من الاجتماع هو بدء حوار داخل اللجنة بخصوص ماهية الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الأدوار التي قامت بها لجنة بناء

السلام في أوقات سابقة في كل من بوروندي وسيراليون، وكذلك في تيمور-ليشتي، والتي لها خصائص تنطبق على دور الأمم المتحدة في بلدان مثل ليبريا.

٨٩ - واستُند في إعداد خطة بناء السلام في ليبريا إلى الدروس المستفادة من عمليات وضع الخطط في سياقات أخرى، مثل الخطة الوطنية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى عملية تقييم الانتعاش وبناء السلام.

٩ - القيام، قبل إجراء مداولات مجلس الأمن بشأن الولاية المقبلة لوجود الأمم المتحدة في ليبريا، بالمساهمة في تلك المداولات بعقد منتدى بشأن ليبريا يضم العديد من أصحاب المصلحة لمناقشة أولويات بناء السلام، وبناءً على ذلك، تقديم مشورة موجزة ودقيقة بشأن تلك الأولويات إلى مجلس الأمن، إذا طُلِب ذلك

٩٠ - اشترك الرئيس مع حكومة ليبريا في استضافة منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مونروفيا. وشارك في المنتدى ما يربو على ١٠٠ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلون عن الحكومة (أعضاء السلطة التنفيذية (الوزارات والوكالات واللجان)، والسلطتين التشريعية والقضائية)، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية)، والأمم المتحدة، وغير ذلك من أعضاء المجتمع الدولي. وركز المنتدى على موضوعين، ألا وهما: ''السبيل إلى ضمان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أثناء وبعد العملية الانتقالية''، و ''الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الدعم المقدم للحفاظ على السلام في ليبريا في مرحلة ما بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا''. واختيرت الأسئلة المطروحة في هذه المناقشة بحيث تكمّل الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي أجري في وقت سابق من عام ٢٠١٦. وتبيَّن أن المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تعزيز لضمان استدامة السلام في ليبريا تشمل قدرات المؤسسات ومدى خضوعها للمساءلة، وتعزيز الهوية الوطنية، ومنع نشوب النزاعات، والمبادرات التحويلية التي يتعين القيام بها خلال مرحلة إجراء الانتخابات السلمية في عام ٢٠١٧، ومشاركة الشباب والنساء في عمليات السلام وتخطيط السياسات، وإمكانية الوصول إلى سبل العيش والخدمات الاجتماعية، والعلاقة بين الدولة والمواطن، وحقوق الإنسان التي يتوجّب إعمالها لتحسين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٩١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، شارك مكتب دعم بناء السلام في الاستعراض الاستراتيجي الذي نُفّذ تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام لإعداد توصيات بشأن إمكانية سحب البعثة والانتقال إلى الشكل المستقبلي لوجود الأمم المتحدة، وذلك لضمان تقييم ومراعاة أولويات بناء السلام المحورية لعملية بناء السلام في ليبريا.

١٠ - المساهمة في دعم الجهود التي تبذلها ليبريا لبناء السلام عبر التعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع الشركاء الدوليين، ومن بينهم المؤسسات المالية الدولية، بشأن الالتزامات المذكورة أعلاه؛ وتشجيع التنسيق بفعالية بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بالمساعدة على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية؛ والتواصل مع الجهات الدولية المعنية الأخرى

٩٢ - منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تنخرط لجنة بناء السلام مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في وضع خطة لبناء السلام لتوجيه الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية، في دعم العملية الانتقالية في ليبريا.

٩٣ - وفي مونروفيا، كُلّف مكتب بناء السلام بالقيام، مدعوما بالتمويل المقدم من صندوق بناء السلام، بتنسيق جهود مختلف وزارات وإدارات حكومة ليبريا في وضع خطة بناء السلام. وعُقد اجتماع على مستوى خبراء التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ للدخول في نقاش مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا. وكانت المسائل الرئيسية التي أثيرت في هذا الاجتماع تتمثل في ضرورة التشاور مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع الجهات المانحة، وضرورة أن تستند الخطة إلى الأطر القائمة المتعلقة ببناء السلام، من قبيل خطة العمل من أجل التغيير وبيان الالتزامات المتبادلة بين حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام.

٩٤ - وفي أعقاب هذا الاجتماع، أُوفدت إلى مونروفيا في أوائل/شباط بعثة مشتركة تضم شركاء رئيسيين متعددي الأطراف كلّفهم مكتب دعم بناء السلام بالقيام بدور الرؤساء المشاركين للفريق الاستشاري الرفيع المستوى، وذلك للعمل مع حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الجولة الأولى من المشاورات الوطنية. وبعد عقد مزيد من الاجتماعات مع التشكيلة القطرية، وجّهت لجنة بناء السلام الآراء المجمّعة إلى مونروفيا. وعُمّمت المسودة الثانية والأخيرة على أعضاء التشكيلة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، أُرسلت خطة بناء السلام إلى الأمين العام، الذي عرضها على مجلس الأمن في ٤ نيسان/أبريل. وتشير خطة بناء السلام إلى كون لجنة بناء السلام أحد الكيانات التي ستتولى مهمة الرصد، بالاشتراك مع كل من حكومة ليبريا ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وممثلي المجتمع المدني الليبري.

رابعا - الخلاصة

٩٥ - في عام ٢٠١٦ وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، لوحظ إحراز تقدم لا بأس به في تنفيذ التزامات كل من حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام في إطار بيان الالتزامات المتبادلة الحالي. ومن التطورات المهمة التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير تسلُّم حكومة ليبريا مسؤولياتها الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩٦ - وأُجريت أيضا تغييرات هيكلية فيما يتعلق بقطاعي الأمن وسيادة القانون وبمسألة حقوق الإنسان، بما في ذلك إقرار التشريعات التي طال انتظارها وتقديم الدعم الفني للمؤسسات، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وسيكون من المهم توطيد هذا العمل خلال السنة القادمة.

٩٧ - وفي إطار بيان الالتزامات المتبادلة الحالي، ما زال هناك عدد كبير من الالتزامات التي لم تُنجز بعد، ولا سيما في مجال المصالحة الوطنية. وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى محدودية الموارد والقدرات، وسيلزم القيام بجهود متضافرة للتغلب على هذه التحديات في الفترة المقبلة، بما في ذلك ضمان أن تُترجم العمليات الموضوعة لدعم الالتزامات إلى نتائج حقيقية وأن يكون لها تأثير على صعيد استدامة السلام.

وقد كان للعوامل السياسية، ولا سيما خلال الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٧، دور هام أيضا في عرقلة إحراز التقدم بخصوص بيان الالتزامات المتبادلة.

٩٨ - وسيشمل أيضا استعراض المرحلة الأولى من الخطة الجديدة لبناء السلام في ليبريا، الذي سيُجرى قبل مغادرة البعثة، الاستعراض النهائي لبيان الالتزامات المتبادلة الحالي واستكشاف الخيارات المتصلة بوضع إطار للمساءلة المتبادلة لضمان إنجاز المرحلة الثانية من خطة بناء السلام. وستكون هذه فرصة هامة للجنة بناء السلام لدعم الخطة بوصفها منبرا للمساءلة والرصد المشتركين بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا.